

قحطان شمران حسن. تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع اشارة خاصة للعراق. - (رسالة ماجستير) الجامعة المستنصرية. كلية الادارة الاقتصاد. قسم الاقتصاد. ٢٠١٤.

تناولت هذه الدراسة تفعيل دور السياسة النقدية في معالجة التضخم ويعود ذلك لما للتغيرات الكمية في عرض النقد من تأثير على المستوى العام للأسعار ولما للسياسة النقدية من دور في التأثير على مكونات عرض النقد للتخفيف أو القضاء على الموجات التضخمية وقد شملت الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للتضخم فضلاً عن آراء النظريات النقدية حول أهمية السياسة النقدية في معالجة التضخم.

كما تضمنت الدراسة، في إطار عرضها التطبيقي، على دراسة استراتيجية السياسة النقدية لمعالجة التضخم من خلال تناولها الأطر القانونية والتنظيمية للمدة ١٩٣١- ١٩٧٦ ودور السياسة النقدية في ضوء قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته فضلاً عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه السياسة النقدية في ضوء الأمر ٥٦ لسنة ٢٠٠٤.

كما شملت الدراسة، في ضوء ما توفر من بيانات خلال العقدين الماضيين ١٩٨١ - ٢٠٠١ والتي شهد خلالها الاقتصاد العراقي ظروف غير اعتيادية، دراسة اتجاهات معدلات التضخم وما عاناه الاقتصاد العراقي من عجز في الموازنة العامة ولجوء الحكومة إلى التمويل التضخمي والذي انعكس في ارتفاعات حادة في المستوى العام للأسعار ناجمة عن ارتفاع معدل السيولة المحلية.

كما تضمنت الدراسة، فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي في ضوء متغيرات مصرفية ونقدية من خلال تحليل نشاط الجهاز المصرفي العراقي خلال العقدين الماضيين وفي إطار أهمية المتغيرات النقدية فقد شملت الدراسة عرض النقد ومكوناته ودور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، هي أن المحددات القانونية، التي كان يعمل في ظلها والظروف غير الاعتيادية التي شهدها الاقتصاد العراقي جعلت البنك المركزي

العراقي يتبنى عملية التمويل التضخمي والتي كان في معظمها الإصدار النقدي الجديد وعلى الرغم من ارتفاع معدل السيولة المحلية والتي رافقها زيادة في حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي إلا أن هذه الزيادة لم تغير في تركيب عرض النقد الذي بقي يشير لصالح نسبة العملة في التداول مما أضعف من قدرة السياسة النقدية في سيطرتها على عرض النقد ومن ثم قدرتها في تخفيف حدة الموجات التضخمية كما توصلت الدراسة في عدم انطباق النظرية الكنزوية الحديثة أو النظرية الكمية الحديثة على واقع الاقتصاد العراقي على الرغم من أن آلية الانتقال لآثار التغيرات الكمية للنقد على الطلب الكلي هي مباشرة إلا أن انطباق الآلية لا يعني انطباق النظرية في بعض الظروف ففي الاقتصاد العراقي هناك بدائل محددة، أمام المضارب وليس المستثمر، تتمثل في السلع لكافة أنواعها والعقارات والعملات الأجنبية وانعدام الأصول المالية أو أي دور لسعر الفائدة. ومن أجل معالجة التضخم أوصت الدراسة وفق تلك الاستنتاجات بأن يتبنى البنك المركزي العراقي إلى جانب السياسة النقدية السياسة الاقتصادية بشكل عام من خلال تقييد مجالات الأنفاق للحكومة في الحدود التي تحقق التصحيح الهيكلي لهذا الاقتصاد ويتم ذلك من خلال وضع جدوى اقتصادية لمشاريع تنفذ حالياً ومستقبلياً بالاشتراك مع الجهات المعنية الأخرى ولا تمنح الحكومة أي ائتمان إلا في حدود تنفيذ تلك الاستثمارات فضلاً عن تقييد مجال الائتمان من خلال التعليمات والأوامر المباشرة إلا في حدود المشاريع التي تحقق زيادة في المعروض السلعي.